مواقف الدول العربية: مصر- سوريا- المغرب نموذجًا

تقديم:

يشهد كل ناظر في حال الأمة الإسلامية والعربية اليوم تعرض هذه الأمة لإعادة تشكيلها، ورسم خريطة جديدة لها -بل خرائط عدة- وأن الأمة الإسلامية جميعها تقف موقف الفريسة (القَصْعَة أمام الأَكَلة) وقد أُلقي في قلبها الوهن، وأُلقي في قلب أعدائها عدم المهابة لها. وكان العراق وأزمته شاهدًا جديدًا على حال الأمة هذا؛ على فكرها وفعلها، وعلى قوتها وضعفها، وعلى ما تبقى في جعبة سهامها.

ومثلما كانت هذه الأزمة شاهدًا؛ كانت أيضًا اختبارًا جديدًا لكثير من المفاهيم والنظريات والقضايا على مستوى التنظير، واختبارًا لواقع جديد اختلفت حوله الدول والجماعات، والقادة والشعوب والأفراد؛ سواء في فهمه وإدراكه، أو في التفاعل معه، أو في مواقفها منه.

إن أمتنا العربية والإسلامية تأتي اليوم كأهم شاهد على هذا الواقع وكأول من يُختبر فيه؛ فالأحداث تجرى في قلبها. وما بين حالة الشهادة والاختبار التي فرضت على أمتنا العربية والإسلامية؛ جاءت تساؤلاتنا عن موقف الأمة العربية والإسلامية إزاء ما يحدث في العراق!

يرصد هذا التقرير مواقف العالم العربي؛ من خلال عينة مختارة من ثلاث دول؛ تعبر كل دولة منها عن نموذج مختلف من الأمة العربية والإسلامية؛ على نحو ما سنرى من خلال الرصد لمواقف هذه الدول الثلاث؛ وهي: مصر، وسوريا، والمغرب؛ وذلك في الفترة من منتصف يونيو ٢٠٠٢، وحتى أواخر أكتوبر٢٠٠٣. وعند قراءة مواقف هذه الدول تجاه الأزمة انبثق تساؤلان رئيسيان هما:

١- ما الذي شاهدته (أدركته وتصورته) هذه الدول الثلاث، من أحداث وأقوال وأفعال وتهديدات وممارسات-وكيف شهدت عليه (قومته) (من منتصف يونيو ٢٠٠٢ وحتى آخر أكتوبر ٢٠٠٣)؟

٢- ما الذي اختبرت فيه هذه الدول فهمها لما حدث؟ وتفاعلها معه وموقفها منه؟

أولاً- العراق والشهادة على الأمة: الحدث العراقي ما بين التهديد والتنفيذ:

قبل رصد الإجابة عن هذين التساؤلين، يحسن أن نلخص صورة الأزمة من خلال إشارات لتطور وقائعها الرئيسية، والتي تشهد في مجملها على واقع الأمة/القصعة؛ وذلك على النحو التالي:

-٢٠٠١/١٠/٣٠: وفي أتون العدوان الأمريكي على أفغانستان يقول وزير الدفاع الأمريكي إنه لا يستطيع استبعاد حدوث عمل حربي ضد العراق، في إطار حملة الولايات المتحدة على الإرهاب الدولي، وجاءت تعليقات الوزير في أعقاب تصريحات أدلى بها نائب الوزير العراقي طارق عزيز لصحيفة بريطانية، وأعرب فيها عن اعتقاده بأن واشنطن تخطط لضرب (٣٠٠) هدف عراقي بنحو ألف صاروخ.

- ٢٠٠٢/١/٩: أعلن الفريق عامر السعدي (المستشار في ديوان الرئاسة العراقية) أن العراق سيبلغ كبير المفتشين الدوليين "هانز بليكس" -في زيارته المقبلة إلى بغداد- عما سماه تصرفات غير مسوغة يقوم بها خبراء الأمم المتحدة. وقال مراسل قناة الجزيرة القطرية في بغداد إن المسئولين العراقيين

عبروا عن ارتياحهم –عند بدء عمليات التفتيش– **للمهنية**، التي اتسم بها عمل المفتشين، غير أنهم بدأوا في وقت لاحق يشكون مما سموه تدخل المفتشين في قضايا لا علاقة لها بأسلحة الدمار الشامل، وأضاف: "إن المسئولين العراقيين وصفوا هذا التدخل **بالعمل الاستخباري**، كما أن مدير أحد المواقع العراقية ذهب إلى تشبيه هذا العمل **باللصوصية**"[١].

– ٢٠٠٢/٤/٣: كان المانشيت الرئيسي في جريدة لوموند الفرنسية هو: "**نحو حكم أمريكى للعراق**"[٢].

– أكتوبر/٢٠٠٢: كان عنوان التقرير الذي رفعه كينيث كاتزمان (الخبير في شئون الشرق الأوسط) للكونجرس هو: "**العراق: جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير النظام**"[٣].

– ٢٠٠٢/١٠/١٢: ومع البدايات الحقيقية للأزمة، ونفض اليد نهائيًا من المحطة الأفغانية؛ كشفت مصادر استخبارية ونيابية أمريكية النقاب عن الضغوط التي يمارسها عدد من كبار مسئولي إدارة بوش على محللي المعلومات في وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه)؛ من أجل جعل تقييمهم للتهديد العراقي يدعم موقف الإدارة ضد العراق[٤].

– ٢٠٠٢/١١/٤: كشفت مجلة "يو إس نيوز أند وورلد ريبورت" الأمريكية عن خطة تعدها إدارة الرئيس بوش لحكم العراق بعد الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين. وكررت كذلك الخبر بعدها بعشرين يومًا (٢٠٠٢/١١/٢٤) في مجلة يو إس نيوز[٥].

– ٢٠٠٣/١/٣: تفقد الرئيس الأمريكي جورج بوش القوات الأمريكية، مؤكدًا أمامها أن حربًا على العراق لن تكون بهدف "**غزوه**"؛ وإنما "**تحريره**"، وقال لآلاف الجنود في قاعدة فورت هود بولاية تكساس إنه: "إذا تطلب الأمر استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، ولتأمين بلادنا وحفظ السلام؛ فستتصرف أمريكا بتأنٍ وعلى نحو حاسم، **وسننتصر لأننا لدينا أفضل جيش في العالم**"[٦].

– ٢٠٠٣/٣/٢٠: الضربة الأنجلو/أمريكية على العراق.

– ٢٠٠٣/٤/٩: سقوط بغداد.

ثانيًا– العراق واختبار الأمة:

لقد جاءت الأزمة شاهدة كاشفة، وكذلك جاءت محك اختبار وابتلاء. تختبر؛ كيف تدرك الأمة أزمتها، وكيف تتخذ مواقفها من فصول هذه الأزمة. ونحن نحاول من خلال هذا التقرير أن نرصد صورة معبرة عن ذلك من خلال هذه الدول الثلاث.

هذه الإشارات السريعة المذكورة –أعلى– والتي عكست تصاعد الأوضاع حول العراق، وبينت واقع التربص بالأمة والتخطيط للتداعي عليها؛ تدفعنا للوقوف عند أول نموذج من نماذج أمتنا العربية والإسلامية؛ لنقرأ في تصريحاته وممارساته الرسمية والشعبية ردَّ الفعل العربي والإسلامي تجاه ما يحدث في العراق؛ بغية التوصل إلى ما عكسه هذا النموذج من سمات العروبة والإسلام التي التصق بها دائمًا؛ وهذا هو غاية النظر في موقف كل دولة من الدول المختارة للرصد والتحليل في هذا التقرير، لنقرأ به ختامًا؛ ماضي هذه الأمة وحاضرها، ولنكشف من خلال هذا التقرير عما إذا كانت هذه الأمة لازالت ترقى إلى وصفها بأنها **أمة**؛ لما يحمله هذا المفهوم من معانٍ في المفهوم الإسلامي الذي يحمل الجماعة/ الأمة المسئولية الجماعية؛ فالجماعة هي مركز الثقل في الأمة التي يرتبط أفرادها برابطة العقيدة، التي هي منهج حياتهم، والمرشد لسلوكهم ومواقفهم ليقوموا على أساس

تلك العقيدة بدورهم ووظيفتهم؛ سواء في التعامل تجاه الآخر أو تجاه وجودهم[٧].

وفي ذلك كان لابد أن نبدأ بالنظر في الموقف **المصري** الرسمي والشعبي نظرًا للوضعية العربية والإسلامية الخاصة بمصر تاريخيًا وسياسيًا.

١- مصر "قلب الأمة":

كانت مصر قلب الأمة العربية والإسلامية؛ فهي قبلة الفتح الإسلامي ثم رأس حربته، ومنها انطلقت الفتوحات الإسلامية للعالم شرقًا وغربًا، وكانت هي الحصن لهذه الفتوحات في صدر الإسلام والخلافة الراشدة، والركن الأساسي لسياسات الخلافة الأموية والعباسية، ومركز القوة الإسلامية في عصر المماليك، وقد لعبت دورًا أساسيًا في التفاعلات الدولية مع القوى الأخرى، وفي قيادة الأمة أو المشاركة في قيادتها؛ سواء في وقت السلم أو الحرب، وفي مواجهة التحديات والمخاطر المختلفة[٨]. وحين اختارت مصر الفكرة العربية القومية مذهبًا سياسيًا لها منذ الثلاثينيات؛ تحدد وفقًا لهذا الاختيار علاقاتها الإقليمية والدولية، بعد أن كان ارتباطها بالعربية ارتباط ثقافة وعقيدة وحسب. ولكن هذا الخيار تراجع تدريجيًا أمام ظروف ومستجدات دولية وإقليمية فرضت وعيًا جديدًا وأولويات جديدة على القيادة في السبعينيات، واختلفت عما كان عليه الوضع في الخمسينيات والستينيات.

وورثت القيادة المصرية في الثمانينيات موروثات جديدة على المستوى الداخلي والخارجي، وحاولت إيجاد صيغة متوازنة من العلاقات؛ بين الإبقاء على خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة (الحليف الجديد)، وفي نفس الوقت الخروج من حالة العزلة العربية التي تعرضت لها مصر في الفترة السابقة على حكم مبارك[٩].

ووصولاً إلى المرحلة الأخيرة التي نعايشها الآن منذ منتصف التسعينيات؛ ومصر تتعرض لاختبارات في دورها القيادي إسلاميًا (ما حدث في أفغانستان) وعربيًا (ما حدث في العراق). وربما بدا الاختبار في الأخيرة أكثر إلحاحًا؛ حيث العراق شقيق عربي ومسلم، ودولة من دول الجوار الإقليمي؛ مما يزيد الأمر تعقيدًا، ويتطلب إدراكًا عميقًا لكل تلك الوضعيات، واستخدامًا حكيمًا للآليات والأدوات التي تستطيع معها السياسة الرسمية للدولة الإيفاء بالتزاماتها الأممية والإقليمية، مع الحفاظ على **سقف مصلحتها الوطنية**، دون التقديس له إلى الحد الذي تسقط معه مقدسات وثوابت حقيقية متعلقة بالكيان الحاضن للوطن: الأمة العربية والإسلامية.

كل تلك الإشكالات هي مبتغى النظر في الموقف المصري (الإدراك والفعل) من الحرب على العراق. وإذن يطرح السؤال: كيف أدرك الموقف المصري الرسمي الأزمة العراقية؟ وكيف تعامل معها في ظل كل المعطيات السابقة؟

أ- الإدراك المصري لهذه الأزمة:

"الحرب على العراق **خرق للشرعية** الدولية، وتحدٍ للمجتمع الدولي".

حكم الإدراكَ والفهم المصري -لهذه الأزمة- إطارٌ من المبادئ والمفاهيم ظل متحكمًا في الموقف المصري خلال المراحل الثلاث للأزمة، وعدت هذه المبادئ بمثابة ثوابت في عقلية القيادة والدبلوماسية المصرية؛ **وهذه المبادئ هي:**

١. احترام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

٢. احترام الشأن الداخلي لكل دولة وعدم التدخل لتغيير شئونها الداخلية، والحفاظ على وحدة

أراضيها.

٣. الحفاظ على الاعتبارات القومية، ولكن في إطار من إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية لمصر، ومع الحفاظ على علاقاتها الدولية.

وقد تجلت هذه المبادئ بوضوح في الخطاب الرسمي المصري:

ففي المرحلة السابقة على الحرب وفي كلمة لوزير الخارجية في القاهرة (٢٠٠٢/١٢/٣١) قال: "إن الجهود التي تبذلها مصر بقيادة الرئيس مبارك تهدف إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه المنطقة"، ونبه إلى ضرورة احترام الشرعية الدولية والقانون الدولي تجاه كافة القضايا الدولية والإقليمية[١٠].

وفي حديث آخر له لجريدة الحياة (٢٠٠٢/١٢/٣١)، وردًا على سؤال عما طلبته واشنطن من القاهرة قال أحمد ماهر: "إن واشنطن لم تطلب شيئًا من مصر؛ لأن لنا مواقفنا المعروفة، ونحن ندافع عن الشرعية الدولية، ونرى أنه لا يجوز التعامل مع الملف العراقي إلا من خلال مجلس الأمن[١١]، وذلك مع حرصه في نفس الحديث على وصف العلاقات المصرية/ الأمريكية بأنها "جيدة جدًا". وفي نفس الحديث لفت الانتباه إلى أن مصر لا تقبل التعامل المزدوج مع القضايا التي تتعلق بالشرعية الدولية والالتزام بالقانون الدولي، مشيرًا إلى أن مصلحة مصر هي مصلحة الشعب المصري، وأن المشاكل المحيطة بنا لها أبعادها واعتباراتها القومية. وقد جاء حديث وزير الخارجية المصري هنا بمناسبة الحديث عما يجري في العراق وفلسطين؛ فلم تنفصل القضيتان في التعامل المصري عن بعضهما البعض، بل كان هناك تأكيد مصري تكرر في كثير من الأحاديث والتصريحات على ضرورة ألا يشغلنا ما يحدث في العراق عن القضية الفلسطينية[١٢].

وفي نفس الفترة أيضًا عندما سئل أحمد ماهر من الشبكة الإخبارية التركية عن مسألة إبعاد الرئيس العراقي صدام حسين، قال ماهر: "إنه يجب ألا نناقش موضوع إبعاد صدام حسين؛ لأن الشعب فقط هو الذي يختار رئيسه"، وشدد على أنه يجب احترام قرارات الأمم المتحدة، وأن يتم بناء كل شيء على الشرعية الدولية، وقال أيضًا: "إن على الولايات المتحدة أن تصغي لآراء المجتمع الدولي". وفي حديث آخر لنفس الشبكة في ٢٢ يناير ٢٠٠٣ ذكر أن اجتماع الدول الست في إسطنبول (الذي عُقد في ٢٣ يناير ٢٠٠٣) ليس هدفه التدخل في الشئون الداخلية للعراق[١٣].

حتى السياسات التي شاركت مصر فيها دولاً عربية أخرى أكدت القيادة فيها على هذه القضية بوضوح؛ ففي رسالة من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى الرئيس مبارك في ١٢ يناير ٢٠٠٣ قال فيها: "إن سياسة مصر والسعودية تؤكد على أن تغيير النظام يجب أن ينبع من الداخل وليس من خارج الدولة"[١٤].

ومع بدء العدوان الأمريكي البريطاني على العراق، وفي بيان رسمي وجهه للأمة (في ٢٠ مارس ٢٠٠٣)؛ أكد الرئيس مبارك على ضرورة أن يتم التعامل مع هذه القضية في نطاق الأمن الجماعي الدولي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ووفقًا لقواعد القانون الدولي وأحكامه، وقرارات مجلس الأمن، إلى جانب الرفض لأي محاولات للتدخل في تغيير أنظمة الحكم بالقوة[١٥].

ظل هذان المبدآن قائمين مسيطرين على الموقف المصري، حتى بعد أن وضعت الحرب أوزارها؛ حيث ظهرا متجليين من خلال جميع المباحثات الثنائية لمصر مع عدة دول عربية وأوروبية حول "إعادة إعمار العراق"؛ حيث أكدت مصر أن التعاون في هذا الشأن يجب أن يتم في إطار

الشرعية الدولية[١٦]. واتضح ذلك أيضًا من خلال ترحيب وزير الخارجية أحمد ماهر بالمشروع الخاص بالعراق (المقدم من الولايات المتحدة)؛ حيث إن هذا المشروع يعطي للأمم المتحدة دورًا حقيقيًا، تقوم من خلاله بمسئوليتها؛ وذلك أثناء لقائه السفير الأمريكي في القاهرة في ٢٢ مايو ٢٠٠٣، وأكد أيضًا على ضرورة اختيار الشعب العراقي حكومته في أسرع وقت ممكن[١٧].

وبذلك لم تتغير المبادئ التي عملت بها مصر، وانطلقت منها في فهمها وتعاملها مع الملف العراقي؛ فعبر ذلك عن ثبات في الموقف المصري، رغم تصاعد الموقف من جانب الطرف الأنجلو/أمريكي!!

وانطلاقًا من هذه المبادئ؛ أثار الموقف المصري اهتمامًا بعدد من القضايا تكررت في مناسبات عدة في المراحل الثلاث للحرب، وبشكل أساسي قبل بدء الضربة العسكرية على العراق. وعبر الاهتمام بتلك القضايا عن اتساق مع المبادئ التي التزم بها الموقف المصري.

وعلى رأس هذه القضايا الفرعية التي حازت الاهتمام المصري قبل بدء الحرب مسألة "**ازدواجية المعايير**"، خاصة فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل؛ ففي تصريح لأحمد ماهر في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ صرح أن مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل هي مسألة تنطبق على أي دولة في العالم، وعلى إسرائيل بالطبع، مشيرًا في ذلك إلى القرار الدولي رقم ٦٨٧ –الذي ينص في إحدى فقراته على أن تجرد العراق من أسلحة الدمار الشامل– الذي يجب أن يكون خطوة أولى نحو جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[١٨].

وكانت "ازدواجية المعايير" قضية مهمة، ظاهرة ليس فقط في الأزمة العراقية والملف العراقي، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ وهي القضية التي كان هناك تأكيد وتنبيه على ضرورة عدم التراجع عن الاهتمام بها أمام ما يحدث في العراق؛ فكان هناك إدراك بأن القضية الفلسطينية هي القضية الأم التي يتفرع عنها الكثير من القضايا[١٩]. وفي تصريح أيضًا لوزير الخارجية أحمد ماهر أوضح فيه: "إن مصر لا تقبل أن يكون هناك تعامل مزدوج مع مواقف تتعلق كلها بالشرعية الدولية والالتزام بالقانون الدولي"[٢٠].

القضية الثانية المهمة التي أثيرت مع بواكير الأزمة كانت "**قضية الديمقراطية**"، والموقف المصري الرافض للتذرع بها من أجل تغيير الشئون الداخلية لأي دولة بالقوة؛ حيث ظهر الرفض المصري لمثل هذا النمط من التدخل. ولقد برزت تلك القضية بشكل واضح في المراحل الثلاث للأزمة، وشددت عليها مصر؛ اتساقًا مع مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة واحترام شأنها الداخلي، وذلك بموجب ميثاق القانون الدولي.

فتعليقًا من السيد أحمد ماهر حول ما تردد عن استعداد أمريكي للتصرف في ثروة العراق النفطية بعد عملية عسكرية محتملة ضده قال: "ليس من مصلحة العالم كله أن يكون هناك أساليب جديدة للتدخل لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة". وفي نفس المناسبة، وتعليقًا على مبادرة الديمقراطية والإصلاح لوزير الخارجية الأمريكي كولن باول (٢٠٠٣/١٢/١٣)؛ صرح ماهر بأنه: "إذا كان الموضوع هو تبصير دول معينة، بأمور معينة فنحن مبصرون قبل هذا بكثير(!)، ونعرف طريقنا إلى الإصلاح وبناء الديمقراطية، ولم ننتظر هذه المبادرة أو تلك"[٢١].

كان هذا في فترة ما قبل الضربة الأنجلو/أمريكية على العراق، **أما في أثناء الحرب فقد تفاقمت واختلطت الكثير**

من القضايا التي شغلت الاهتمام المصري. وكان التركيز المصري بالأساس ينصب على ضرورة وقف العمليات العسكرية في العراق؛ هذا ما أكده الرئيس مبارك في اجتماع وزراء الخارجية العرب في **٢٥** مارس **٢٠٠٣**[٢٢].

ومع الرفض المصري للحرب والتنديد بها، والتعبير عن حالة الغضب التي يشعر بها المصريون؛ كان هناك حرص مصري على توصيف العلاقات المصرية/الأمريكية بأنها قوية ومهمة للغاية، وأنها علاقات ناضجة، وتسمح بالاختلاف في وجهات النظر!!!، وقال أحمد ماهر: "إن المشكلة الناجمة عن العراق تعتبر من أكبر المشاكل التي واجهت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر، غير أننا على ثقة من إمكانية التغلب عليها"[٢٣]. وقال: "إن مصر تُتوق إلى المحافظة على علاقتها الطيبة مع الولايات المتحدة". جاء ذلك في حديث له لبرنامج هارد تووك بتلفزيون بي بي سي البريطاني في ٢ أبريل ٢٠٠٤ (أي بعد مرور أقل من أسبوعين على الحرب)[٢٤]!

وإلى جانب الحرص المصري على توصيف العلاقات المصرية/ الأمريكية على هذا النحو؛ كان هناك حرص متبادل من الجانب الأمريكي على ذلك أيضًا فيما قبل الحرب؛ حيث قال السيناتور الأمريكي أرلين سبكتر -عقب لقائه في القاهرة مع الرئيس المصري مبارك- إن بلاده قد **تزيد حجم المساعدات المخصصة لمصر في حال حصول الحرب على العراق**، وأوضح سبتكر للصحفيين أن الولايات المتحدة تعتبر مصر: **"صديقًا جيدًا جدًا وحليفًا جيدًا جدًا"**، وأن موضوع زيادة هذه المساعدات **"سيكون موضع اعتبار إذا فرضت الأوضاع ذلك"**[٢٥].

وهنا —وفي نفس السياق- تواصل الحديث عن **قضية الديمقراطية** وأسلوب تحقيقها في الرؤية المصرية مرة أخرى؛ فيقول أحمد ماهر في حديث له لشبكة السي إن إن في ٧ أبريل ٢٠٠٣: "إنه لا يتسنى تحقيق عراق حر وأفضل وأكثر ديمقراطية من خلال المدافع وقصف المدنيين"[٢٦].

وأثناء الحرب وكذلك بعدها؛ استمر الموقف المصري يؤكد على" قضية الداخل العراقي" والمبادئ الحاكمة له، وضرورة احترام إرادة الشعب العراقي، وضرورة أن تكون هناك حكومة عراقية مختارة من الشعب العراقي وغير مفروضة من الخارج، وأن تحظى بتأييد جميع فئات الشعب العراقي؛ حتى وإن كانت حكومة انتقالية؛ لوضع القواعد الخاصة للانتقال الديمقراطي للحكم. وفي حديث صحفي لوزير الخارجية أحمد ماهر مع صحيفة عكاظ السعودية؛ أكد فيه على تلك القضية قائلاً: "لا يمكن أن نقبل بحكومة عسكرية؛ وإنما هناك سلطة احتلال عليها مسئوليات -بمقتضى اتفاقيات جنيف- للحفاظ على الأمن والنظام في العراق"[٢٧].

وفي أثناء لقائه مع السفير الأمريكي بالقاهرة في ٢٢ مايو ٢٠٠٣؛ أكد ماهر خلال لقائه ضرورة قيام حكومة عراقية انتقالية، واختيار الشعب العراقي لها في أسرع وقت، وأن يكون هناك تمثيل لجميع الفئات والطوائف"[٢٨].

صاحب الاهتمام المصري بقضية "وجود حكومية عراقية مختارة من الشعب العراقي وممثلة لجميع طوائفه"؛ اهتمام بقضية أخرى لا تقل أهمية عن تلك؛ وهي قضية **"إعمار العراق"**، والتي برزت بشكل واضح في أجندة اهتمامات الدبلوماسية المصرية أثناء اللقاءات الثنائية المكثفة في الفترة الأخيرة من عام ٢٠٠٣؛ فلم يكد يخلو لقاء ثنائي مصري/ عربي أو مصري/ أوروبي من النقاش حول تلك القضية؛ مما كان له دلالاته بشكل واضح على بروز الاهتمام بالشراكة الأوروبية المتوسطية؛ فصارت إعادة إعمار العراق مجالاً تنشط فيه هذه الشراكة، وحقلاً جديدًا لتفعيلها، وكان

ذلك جليًا في مباحثات وزير الخارجية أحمد ماهر ودوفيلبان وزير خارجية فرنسا (في ٢ أكتوبر ٢٠٠٣)[٢٩]؛ وأكده ماهر أيضًا في المباحثات المصرية/ الإسبانية في ١٩يوليو من نفس العام[٣٠].

وكانت قضية إعادة إعمار العراق مجالاً نشطًا أيضًا لتعاون مصري/ ياباني؛ ففي لقاء بين الرئيس مبارك ووزيرة الخارجية اليابانية يوريكوكاو جوتش في ٢ نوفمبر ٢٠٠٣؛ أكدت وجود تعاون وثيق بين مصر واليابان في العراق في مجال الرعاية الصحية؛ من خلال التعاون في إنشاء مستشفى القاهرة بالعراق[٣١].

ولم تكن تلك القضية مجالاً على المستوى الثنائي فقط ، ولكن بشكل فردي أيضًا؛ فقد صرح ماهر في (١٩ أكتوبر) باستعداد مصر لتقديم العون والإسهام في تدريب الكوادر العراقية؛ حيث خبرة مصر الكبيرة بالعراق، وبالتالي يكون من المفيد لعملية إعادة إعمار العراق أن يشارك فيها مصريون[٣٢]. وهو ما حرص عليه أيضًا مجلس الحكم الانتقالي بالعراق ورئيس الوزراء فيما بعد؛ وذلك من خلال ما أكده السيد إياد علاوي عضو مجلس الحكم الانتقالي بالعراق في زيارته للقاهرة في شهر ديسمبر٢٠٠٣؛ حيث أشار إلى الدور المهم الذي تقوم به مصر في إعادة تدريب الكوادر الأمنية العراقية، مؤكدًا دور مصر المهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة[٣٣].

ورغم الثبات في الاهتمام من الجانب المصري **بالقضية العراقية إجمالاً** في المراحل الثلاث للأزمة، إلا أنه في النصف الثاني من العام ٢٠٠٣ لوحظ تراجع نسبي في درجة هذا الاهتمام، في مقابل عودة وازدياد الاهتمام بالقضية الفلسطينية وخارطة الطريق[٣٤].

وإذا كانت الشرعية الدولية والالتزام بالعمل في ظلها هي الإطار الذي حكم الإدراك المصري وفهمه وتفاعله مع الأزمة العراقية في المراحل الثلاث للأزمة (أي فيما قبل الحرب وأثنائها، وبعدها)، ونبعت منها جميع ردود الأفعال الرسمية تجاه القضايا الفرعية الأخرى؛ من مراعاة عدم ازدواجية المعايير، وكذلك احترام الشأن الداخلي لكل دولة، وأن تقوم هي بترتيب شأنها الداخلي وبإرادة شعبها في إطار من المحافظة على وحدة وسلامة أراضيه. حتى فيما يتعلق بإعادة إعمار العراق؛ حرصت مصر على أن يكون ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة، وأن يكون لها الدور الأكبر في ذلك.

إذا كان كل ما سبق هو الذي حكم الإدراك الرسمي المصري في تفاعله مع الأزمة؛ فإنه على مستوى الداخل المصري برزت قضية أخرى مهمة شكلت فهمه لما يحدث في العراق؛ وهي قضية "**الداخل وفرض الديمقراطية ومن عليه الدور بعد العراق**"؛ لتثبت المتابعة للموقف المصري –من خلال التصريحات– وجهة النظر القائلة بأن دولاً عربية تخشى أن يحدث لها مثل ما حدث في العراق. وهنا جاء التأكيد في الخطاب الرسمي المصري على أن هناك وحدة في الصف الداخلي، والتفافًا من الحكومة والشعب حول وجهة نظر واحدة بخصوص تلك المسألة، وكان هناك –دائمًا– تأكيد على أن الحكومة والشعب في "**زورق واحد**" إزاء ما يحدث في العراق[٣٥].

وتم التأكيد في الخطاب الرسمي على المناخ السياسي الإيجابي في مصر؛ حيث تمضي الحركة الشعبية في إطار من الديمقراطية وحرية التعبير، وكان ذلك مظهرًا حرصت مصر على تأكيده للخارج؛ ففي حديث أحمد ماهر لبرنامج هارد توك المشار إليه سابقًا؛ قال ماهر إنه: "فيما عدا مظاهرة واحدة؛ فإن المظاهرات التي نظمت في مصر كانت ومازالت سِلمية، ولم تتسم بالعنف، وشاركت فيها جميع الأحزاب، بما في ذلك الحزب الوطني الحاكم، وتم التعامل مع المتظاهرين

بصورة طيبة، ومارسوا حريتهم في التعبير دون تدخل من أجهزة الأمن"[٣٦].

وهكذا؛ فإن ما سبق قد عبر عن الفهم الرسمي والقيادي للأزمة العراقية، ولم يبتعد الموقف الشعبي عنه كثيرًا؛ إلا أن الشعوب تأتي تعبيراتها أكثر حماسة، فلا تحتفظ بنفس القدر من ضبط النفس الذي تستطيعه القيادة .

تبين لنا مما سبق الموقف المصري الرافض للحرب حكومة وشعبًا، والمشدد على مخاطرها على الأمة العربية الإسلامية، بل على العالم أجمع. هذا الموقف الذي يتبين لنا -من التتبع الزمني السابق لمراحل الأزمة- أنه ثابت؛ سواء فيما يتعلق بالرفض للتهديد بالحرب ومحاولات تجنيب العراق هذه الضربة، أو من اعتبار حدوثها خرقًا للقانون الدولي الذي حرصت القيادة المصرية على أن تتم تسوية الأزمة تحت مظلته حتى بعد الحرب -وذلك فيما يتعلق بقضية إعمار العراق ونظام حكمه ووحدة أراضيه- وهذا الرفض وجد مبرراته في التكييف المصري للأزمة، واعتبارها تحديًا للمجتمع الدولي ولإرادة الشعوب.

وهنا يأتي التساؤل والمحور الثاني؛ وهو كيف فعَّلت مصر هذا الرفض، وما هي أدوات تفاعلها؟ وهل عبَّر عما أدركته مصر؟

ب-"رد الفعل المصري بين الحرص على تفعيل الشرعية الدولية والحرص على العلاقات المصرية-الأمريكية":

في حالة من الوفاق والاتساق مع المنطلقات والثوابت التي تشكلت عليها رؤية الدبلوماسية المصرية لتلك الأزمة؛ جاءت أدوات تلك الدبلوماسية؛ والتي تمثلت في اللجوء إلى الشرعية الدولية، والعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، في إطار من احترام القانون والمجتمع الدولي؛ حفاظًا على السلم والأمن الدوليين، وعلى الشأن الداخلي للدول. كل ذلك في سياق "رسالة السلم" التي حرصت عليها مصر في كل مناسبة، ولم يخل منها خطاب مصري[٣٧].

ووفقًا لما سبق؛ كان هناك ثلاثة مسارات تعمل مصر من خلالها جاهدة لحل الأزمة؛ وهي: مطالبة العراق بالتعاون مع المفتشين، ومطالبة الولايات المتحدة بالالتزام بالقانون الدولي، ومطالبة مفتشي الأمم المتحدة بالتزام الحيادية.

وقد أوضح ماهر هذه المسارات الثلاثة في كلمته بمناسبة العام الجديد؛ حيث قال إن هناك ثلاثة محاور للعمل المصري وللتحرك المصري؛ وهي: **المحور الأول**- العراق وتشجيعه على استمرار التعاون مع المفتشين الدوليين؛ حتى يدرأ كل الذرائع بشأن امتلاكه أسلحة دمار شامل. **والمحور الثاني-** الولايات المتحدة ومطالبتها بالتحرك في إطار مجلس الأمن والشرعية الدولية. **المحور الثالث**- نحو المفتشين الدوليين أنفسهم؛ حيث أكدت مصر ضرورة ألا يكون هناك استفزازات، أو خلق للمشاكل؛ مثلما حدث من اللجنة السابقة[٣٨].

وقد ظلت هذه المسارات الثلاثة هي مجال التحرك المصري على صعيد الأزمة العراقية في الفترة السابقة على الحرب؛ حيث ظل ماهر يؤكد في كل مناسبة على أنه: "لا يجوز التعامل مع الموقف العراقي إلا من خلال مجلس الأمن، وأن العراق عليه التزامات وله حقوق، وأنه يجب على العراق ومجلس الأمن والمفتشين الدوليين الالتزام بالحيدة والنزاهة[٣٩]". جاء ذلك أيضًا في إطار من التأكيد المتكرر على أن العلاقات المصرية-الأمريكية جيدة، وأن الأزمة تعبر عن "اختلاف في وجهة النظر"، وهذا التباين **"يمكن أن يعالج من خلال الحوار والوضوح"**.

وقد استمر الحرص المصري على الشرعية الدولية وعلى

العلاقات الأمريكية في المراحل الأخرى للأزمة؛ فمع بدء توجيه الضربة العسكرية للعراق؛ وجه الرئيس مبارك بيانًا رسميًا للأمة يؤكد فيه على أن المبادئ التي حكمت الموقف المصري هي التعامل في إطار نظام الأمن الجماعي الدولي الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ووفقًا لقواعد القانون الدولي وأحكامه وقراراته[٤٠]. وكانت –ومازالت– الأمم المتحدة هي المظلة التي تحكم التفاعل المصري مع الأزمة بعد الحرب، وفيما يتعلق بإعادة إعمار العراق.

كانت تلك الأزمة أيضًا اختبارًا مهمًا لقدرة العقل الدبلوماسي المصري على استدعاء أدوات السياسة الخارجية المصرية المتاحة، والقدرة على توظيفها. ويحضرنا في ذلك أن هناك مجالين للتحرك لم يتم توظيفهما في تلك القضية بالشكل الأمثل: **أولهما–** الشراكة الأوروبية–المتوسطية، وتحقيق الاستفادة من مزايا الجوار الأوروبي والمصالح العربية/الأوروبية المشتركة؛ فبالرغم من بروز هذا التوجه في الخطاب المصري، وبعضٍ من التحرك النشط على مستوى اللقاءات والمشاورات الثنائية بين مصر والدول الأوروبية؛ إلا أنه لم يظهر على مستوى الممارسة؛ مما يدل على حقيقة القدرة على استغلال هذا المحور، والذي يتقيد أيضًا بحدود الاعتراض على سياسات الولايات المتحدة؛ وهي الطرف الدولي الذي يرى الجميع أن الاستفادة الأكبر في العيش في جلبابها، **ثانيهما–** الدائرة العربية والإسلامية، وإمكانيات التحرك على المستويين؛ المصري/ الإيراني، والمصري/ التركي، وأهمية ذلك في الوقت الراهن على نحو ما أشار بعض الخبراء[٤١].

إضافة إلى ذلك كان هناك ضعف في الخطاب المصري؛ ظهر فيما يتعلق بقوة النظام الإقليمي العربي، رغم مشاركة مصر وتفاعلها مع جميع أشكال هذا النظام. فكان هناك تردد بشأن توظيفه ولو حتى بشكل دعائي نفسي؛ خاصة أن الإعلام كان له دور كبير في هذه الأزمة؛ ففي مؤتمر صحفي مشترك عقده ماهر مع نظيره العُماني يوسف بن علوي في (١٥يناير ٢٠٠٣)؛ حرص ماهر على نفي ما تردد بشأن استضافة مصر مؤتمرًا على مستوى وزراء الخارجية لدول عربية وإسلامية –منها إيران وتركيا– لبحث الأزمة العراقية، والغريب في ذلك ليس نفيه للخبر، ولكن تعليقه بأن: **"مصر رأت أن الأمر لا يستدعي ضرورة عقد اجتماع وزراء خارجية عرب"**، وقال إن: "هناك اتصالات ومشاورات تهدف لتجنيب العراق مخاطر توجيه ضربة عسكرية[٤٢]"؟!

وردًا منه على سؤال حول ما إذا كان **اجتماع اسطنبول** لوزراء خارجية مصر وسوريا والأردن والسعودية وإيران وتركيا يعد نوعًا من الضغط العربي والإقليمي في مواجهة استعدادات الحرب الأمريكية ضد العراق قال: **"إن الموضوع ليس مسألة ضغط على طرف أو آخر؛ بل هي مسألة جهد مستمر وقوي من أجل العمل على تسوية المشكلة العراقية بشكل سلمي"**، إلى جانب ذلك كان هناك تأكيد على خيار السلم في كل خطاب، وأكثر من مرة في الخطاب الواحد، وسواء كانت مناسبة الخطاب تستدعى ذلك أم لا تستدعيه؛ وكأن هناك إلحاحًا على تأكيد فكرة معينة؛ وهي أن السلم أداة وحيدة للسياسة الخارجية المصرية، وهدف استراتيجي تدافع عنه في ظل الظروف الراهنة، والأوضاع والتوازنات الدولية القائمة؛ مما اتضح معه أنه خيار استراتيجي "وحيد"[٤٣].

امتد هذا الشكل للخطاب في توصيف حالات التظاهر الشعبي المصري أيضًا، وكانت أكبر هذه التظاهرات تلك التي نظمت في "استاد القاهرة الرياضي" بقيادة الحزب الحاكم؛ **فالمظاهرات كلها سلمية ماعدا مظاهرة واحدة(!)**. وتعاملت قوات الأمن بشكل سلمي مع

المتظاهرين، عدا هذه المظاهرة التي صدرت فيها أحداث شغب من المتظاهرين(!).

لقد استمرت هذه المظاهرات حتى القيام بالضربة الأنجلو/ أمريكية، وعادت الأمور بعدها تسير بشكل طبيعي؛ في حالة من خيبة الأمل -كما رأى البعض- والشعور بعدم جدوى أي تحرك؛ وهو ما يبرر عدم التواصل في **برنامج المقاطعة** مثلاً؛ وهو الجهاد الذي تملكه شعوب تفتقر لأي سلاح آخر(٤٤).

ويظل السؤال الذي أبحث عنه في قراءة الموقف المصري هو: أين خصوصية مصر الإسلامية في تعاملها مع تلك الأزمة؟! وهنا تعكس التصريحات المصرية غياب الخصوصية المصرية كدولة إسلامية؛ ففي مؤتمر صحفي عقده **شيخ الأزهر** مع اشتداد العدوان الأمريكي على العراق؛ أوضح فيه **أن الأزهر لا يعارض من يريد أن يذهب للعراق** لكي يناصر الشعب العراقي، مشيرًا إلى أن باب الجهاد مفتوح(٤٥)؛ **إذًا موقف الأزهر هو موقف غير معارض**، ولكن أين الموقف المدعِّم المسانِد الدافع الذي يحض ويأمر الأمة بأن تنتفض للجهاد؟ وأين الاستمرار والتواصل في القيام بهذا الدور في الفترة الحالية؟ ويلح السؤال علينا هنا على المستوى **الرسمي والشعبي**: ماذا في مصر بعد سقوط بغداد؟

كما سبقت الإشارة، يمكن ملاحظة سيطرة قضية إعمار العراق على الخطاب الرسمي المصري بعد سقوط بغداد، ولكن الملاحظة الأهم هي في **المسكوت عنه**، وتتمثل في سكوت الخطاب الرسمي -بشكل نسبي- عن وجود القوات الأمريكية إلى الآن في العراق، كما بدا هناك غياب كامل للشارع المصري في فترة ما بعد الحرب؛ وهو ما يثبت "انفعالية" هذا الشارع الوقتية، وأن تعبيراته لحظية ليست منظمة في خطى محددة، كما أنها رغم تقدمها عن الموقف الرسمي إلا أنها ليست على المستوى المفترض أن تكون عليه من إحساس ووعي بدور الشعب ومسئوليته بحق النصرة للشعب العراقي؛ بل إننا نجد أنه في حين تحججت القيادة بالمصلحة الوطنية، وتنازلت بسببها عن إعلان موقف واضح يعبر عن سخطها إزاء ما يحدث؛ نجد أن الشارع المصري تحجج بمواقف القادة العرب المتخاذلة. وبذا لم تكن القيادة ولا الشعب المصري معفيين من المسئولية التي تفرضها العقيدة؛ تلك المسئولية التي أمست هي الفريضة الغائبة. ولذا نحن بحاجة جادة لندرس ما أصاب الشخصية المصرية عبر القرون الماضية فوصلت معه إلى هذا الحد من الخذلان.

و مما سبق نخلص إلى أن الموقف المصري - رسميًا وشعبيًا- كان ثابتًا إلى حد كبير؛ فلم يحدث تغيير في الموقف ورد الفعل في أي من مراحل الأزمة؛ هذا الثبات الذي سقطت معه ثوابت أخرى. كما استمرت قضايا؛ الديمقراطية، وحق الشعوب في تقرير مصائرها، ومجابهة الإرهاب، وازدواجية المعايير؛ هي القضايا الحاضرة في الخطاب المصري في المراحل الثلاث للأزمة، وأضيفت لها قضية إعمار العراق بعد انتهاء الحرب وإعلان وقف إطلاق النار. وكذلك برزت بشكل واضح محاولات غير مؤثرة لتفعيل الدور الأوروبي، كما لم تغب عن الوعي السياسي المصري القضية الفلسطينية في ظل الانشغال بما يحدث في العراق؛ ولذا نجدها قضية حاضرة متلازمة في الخطاب الرسمي المصري مع الأزمة العراقية.

هذا عن الموقف المصري ودوره في تلك الأزمة والذي عبر عن أول نموذج لدينا من الأمة العربية والإسلامية، وعن دولة كان لها دور قيادي محوري في كل الأزمات التي مرت بها الأمة، إلى أن صار هذا الدور متماهيًا غير حاضر بالقوة التي من المفترض أن تكون له في ظل الروابط القوية له مع العراق، وفي ظل ما أبرزته دول أخرى -غير عربية ولا إسلامية- من مواقف قوية؛ حيث لا تزال لديها ولدى شعوبها قيم تدافع

عنها، وتمثل بالنسبة لها عقيدة راسخة. وحتى ما أبرزته الخطابات والتصريحات الرسمية المصرية من تمسك بالشرعية الدولية لم يكن له صدى في أرض الواقع؛ حيث لم يظهر أي دفاع حقيقي عن هذه الشرعية الدولية.

وبذا ظهر الموقف الرسمي المصري في حالة من الحذر المنضبط -بشكل كبير- والمتوجس من أن تشعر القوة العظمى تجاهه بأي ريبة. رغم أنه كان بالإمكان التعبير عن موقف يرقى إلى المستوى المنتظر منه، مع التوازن في الحفاظ على المصالح الوطنية، إلا أننا صرنا نؤثر المهادنة إلى درجة المداهنة.

٢ -الموقف السوري:

إذا كان هذا هو الموقف المصري وحدوده وقيوده على نحو ما حاولنا تبيانه؛ فهل نجد في سوريا ما يعكس فهمًا مختلفًا؟ هل لسوريا ثوابت أخرى تنطلق منها؟ ما هو الجانب المشترك لديها مع الموقف المصري وما هو المختلف؟ وإذا كانت مصر قد تحولت عن الفكر العروبي القومي كخيار سياسي لها، واتجهت إلى مشروعات إقليمية أخرى تحقق مصالحها الوطنية؛ فهل تحولت سوريا عن ذلك الخيار أم لم تتخل عنه؟ وإذا كانت قد تمسكت بالخيار العربي القومي؛ فما مرجع ذلك؟ هل هي أسباب أيديولوجية أم أيضًا المصلحة الوطنية التي تفرض عليها ضرورة التمسك بهذا الخيار لأنه في صالحها، في ظل ما تتعرض له سوريا من تلويح وتهديد بالحرب عليها كدولة من الدول المارقة ومحور للشر مثل الدول المغضوب عليها؛ لأنها أحد جبهات الصمود أمام القوة الأمريكية الغاشمة؟

بمعنى آخر إن وضع سوريا كدولة ستدور عليها الدائرة في ظل المخطط الأمريكي المعلن للمنطقة العربية وإعادة تشكيلها؛ يفرض عليها نوعًا مختلفًا من التعامل؛ حيث هناك اختلاف للظروف التي تحيط بها عن الظروف التي تحيط بمصر.

أ- الإدراك السوري للأزمة "محاولة لخرق الأمة"

اختلف الموقف السوري في المبادئ والثوابت التي حكمت إدراكه وفهمه للأزمة عن تلك التي حكمت الإدراك المصري؛ فرغم اعتبار سوريا أن تداعيات الأزمة وتطورها -منذ تحديد موعد توجيه الضربة العسكرية- يعد خرقًا للعرف والقانون الدولي وعدم احترام الشرعية الدولية والمجتمع الدولي؛ إلا أن كل ذلك لم يكن مبرره لدى الفهم السوري هو دفاع الولايات المتحدة الأمريكية عن نفسها، أو أنه حرب على الإرهاب؛ بل فهمته وأدركته باعتباره حلقة من حلقات سيطرة الولايات المتحدة على العالم، وعلى المنطقة ومقدراتها وعلى رأسها النفط؛ تحقيقًا للقوة، **وأن القضية هي قضية إعادة رسم وتشكيل لخريطة المنطقة**؛ وهذا ما اتضح من كلمة الرئيس بشار الأسد أمام القمة العربية الخامسة عشرة في شرم الشيخ(٤٦).

مثَّل هذا الفهم السوري الأساس الذي انطلقت منه الرؤية السورية في تفاعلها مع الأزمة في المراحل الثلاث؛ لتعبر عن ثلاثة ثوابت في العقل السوري الرسمي:

١. الرغبة الأمريكية في السيطرة على العالم، وتغيير خريطة المنطقة.

٢. التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وانعكاس ذلك على الصراع العربي-الإسرائيلي وسوريا؛ باعتبارها أحد أطرافه.

٣. الشأن العراقي شأن جميع العرب؛ باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأمة.

ظلت تلك الثوابت تحكم وتحرك التصريحات السورية وتفعلها على أرض الواقع؛ ففي مرحلة ما قبل الحرب، وفي الكلمة التي ألقاها الرئيس بشار الأسد أمام القمة العربية الخامسة عشر؛ تحدث عن "**الأقنعة التي تستخدمها الولايات المتحدة لتخدع العالم؛ من حديث عن الديمقراطية، ثم عن حقوق الإنسان... فالتنمية...**"، وقال إن القضية ليست كل تلك الأمور، ولكن القضية هي موضوع السيطرة على العالم.. "**القضية هي إعادة رسم الخريطة بالشكل الذي يناسبهم ويناسب طبعًا إسرائيل**"[٤٧].

وبسبب هذا الإدراك للقيادة السورية للأهداف الأمريكية في المنطقة؛ جاءت دعوته في نفس القمة لاتخاذ قرار بشأن العراق، وأن يكون هذا القرار بأيدي العرب وليس بأيدي الأجانب، كما أشار إلى ضرورة وقوة العنصر الإقليمي لمساندة العراق، وأيضًا لمساندة العنصر الدولي الذي يقف مع العراق ضد الحرب[٤٨].

ويتضح من التصريحات التي شملتها كلمة القيادة السورية؛ أن وعيها بضرورة احترام الشرعية الدولية ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول لا يقف عند حد حل الأزمة خارج الدائرة الإقليمية وخارج الدائرة العربية؛ بل تؤكد كلمته على إدراك ما يعنيه العراق بالنسبة للأمة، وأنها ميدان جديد تساعد فيه الولايات المتحدة حليفتها إسرائيل.

ومن هنا كانت قضية "**ازدواجية المعايير**" من أهم القضايا التي أثارتها سوريا خلال الأزمة وطوال مراحلها، متفقة في ذلك مع الموقف المصري أيضًا. وكانت سوريا قد شددت على تلك القضية بشكل أكبر، وفي كل مناسبة؛ باعتبارها طرفًا في صراع عربي/إسرائيلي؛ تجد فيه إسرائيل مساندة أمريكية في مواجهة جميع القوانين والمواثيق والمعاهدات .

ومع بدء الهجمة الأنجلو/أمريكية؛ زادت الاتهامات السورية للولايات المتحدة، وكذلك الإدانة والرفض شديد اللهجة للوجود الأمريكي في العراق بعد سقوط النظام؛ وذلك باعتبار أن العراق يستطيع تولى أمر بلاده بقيادة شعبه، وأن الوجود الأمريكي يزيد من الفوضى، ويعمل على زيادة عدم الاستقرار. هذا ما أدلى به الرئيس بشار الأسد في حديث له لصحيفة الحياة[٤٩]، ومثل هذا اتساقًا مع الموقف المصري إزاء الوجود الأمريكي في العراق؛ فبعد إعلان انتهاء العمليات العسكرية؛ جاءت المطالبة السورية بضرورة الانسحاب الفوري الكامل للقوات الأمريكية[٥٠]، واعتبرته سوريا سبيلاً لتحقيق الديمقراطية الحقة في البلاد-إذا كانت تبتغيها أمريكا بالفعل للمنطقة- وجاء ذلك انطلاقًا من وجهة نظر تتبناها كلتا الدولتين (مصر، سوريا) وهي أن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض بالقوة؛ لأنها لن تكون ديمقراطية حقيقية.

ونجد هنا أيضًا تشابهًا في الإدراك المصري / السوري للداخل الوطني، وتأثير شعارات الديمقراطية التي تحملها الولايات المتحدة؛ فأكدت سوريا على اتحاد الشعب والقيادة إزاء ما يحدث؛ تأكيدًا منها على وحدة الصف الداخلي واستقرار الداخل السوري؛ مما كان له دلالاته على حرص النظامين المصري والسوري أن يظهرا كمحققين للشرعية الداخلية والواجهة الديمقراطية.

وإدراكًا -أيضًا- من سوريا للدور الأوروبي وإمكانية تفعيله؛ كانت "**قضية المتوسطية**" من أهم القضايا التي حاولت سوريا تفعيلها فيما يتعلق بالأزمة العراقية؛ وذلك بمطالبة دول المتوسط بأن تفعل هذه الشراكة على أرض الواقع بشكل يحقق مصداقيتها، فعليها أن تقوم بتقديم الحلول لمشاكل المنطقة السياسية والاقتصادية[٥١].

وجاءت "**قضية الإرهاب**" على رأس القضايا التي برزت في الموقف السوري؛ لتضع صياغة أكثر توترًا في

العلاقات السورية-الأمريكية، خاصة مع بدء الحرب. فمن جانب؛ هناك عدم القدرة على التحكم في الانتقال عبر الحدود السورية/ العراقية بسبب حالة الفوضى التي تعيشها العراق، ومن جانب آخر هناك اتهام سوريا بتدعيمها لعناصر الإرهاب التي تراهم الولايات المتحدة كذلك (من أمثال زعماء المنظمات الفلسطينية)، وتأبى سوريا طردهم باعتبارهم أشخاصًا لم يخالفوا القوانين السورية، ولم يمسوا مصالحها، وليسوا إرهابيين [٥٢]. وفيما يتعلق بحدوث تعاون أمريكي/سوري لمحاربة الإرهاب في العراق؛ جاء رد الرئيس بشار منطلقًا أيضًا من نفس الثوابت السابقة، وهو **أنه لن يتعاون إلا مع دولة عراقية، وما دامت هذه الدولة لم توجد بعد؛ فسوريا لن تقوم بالتعاون مع حكومات انتقالية أو مؤسسات؛ حتى فيما يتعلق بمجابهة الإرهاب**[٥٣]؛ وهو ما يؤكد محافظته، وثبات الموقف السوري على مبادئه وثوابته، وعدم الخضوع لأي ضغوط؛ فعندما سئل الرئيس بشار الأسد في الفترة الأخيرة حول **"قانون محاسبة سوريا"**، وما يقابله من تصعيد أمريكي لدفع سوريا إلى تقديم مواقف أقل تشددًا في الملف العراقي؛ جاءت إجابته بهذا الشأن أن المتضرر في ذلك هو الشركات النفطية الأمريكية في سوريا، وفيما عدا ذلك من حصار ومنع للتكنولوجيا وضغط في المجالات الاقتصادية؛ فهو موجود[٥٤] بالفعل.

وإذا كانت الثوابت التي حكمت الموقف السوري اقتربت في كثير منها من الثوابت التي حكمت الموقف المصري أيضًا -إلا فيما يتعلق بالعلاقات البينية مع الولايات المتحدة الأمريكية- فإن أدوات التفاعل مع الأزمة ولغة الخطاب السوري أضفت منحىً بعيدًا إلى حد كبير عن المنحى المصري الذي أبرزناه سابقًا؛ على نحو ما سنجد في النقطة التالية.

ب- أدوات التفاعل السوري مع الأزمة ولغة الخطاب:

جاء تفعيل الدور العربي على رأس ما استخدمته سوريا من أدوات تفاعل مع تلك الأزمة؛ فعبر الخطاب الرسمي السوري في المراحل الثلاث للأزمة عن إدراك عميق لأهمية هذا الدور، وضرورة إحيائه وتفعيله؛ حتى يرقى إلى مستوى الفعل. ومن هنا جاءت مطالبة سوريا -في تصريحات عدة- للأمة العربية بالتخلي عن **موقف العجز**؛ فمع بدء الحرب على العراق أشار نائب الرئيس عبد الحليم خدام إلى الصمت العربي، وإلى التخلي العربي عن استخدام الإمكانات الواسعة لدى الحكومات العربية لوقف المجازر، ولممارسة الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي تحتضنها؛ وهو الأمر الذي يعطي صورة عن **العجز العربي**. واتهم -في نفس التصريح- جهات عربية أنها لا تمتلك قرارها السياسي الذي يخدم مصلحة الأمة ومصالح بلدانها، مشيرًا إلى أن من يعتقد أن هذه الحرب ستوفر له الأمن والاستقرار فحساباته خاطئة، ونظرته غير قائمة على دراسة واقعية وموضوعية للواقع. وأشار من جانب آخر إلى ما تعنيه هذه الحرب من "سايكس-بيكو جديدة"، وبالتالي فنحن لا ندافع عن العراق فقط، ولكن ندافع عن كل العرب[٥٥]. وطالبت سوريا -بلهجة شديدة- بعدم إعطاء أي تسهيلات لهذه الحرب؛ وذلك في الفترة السابقة على الحرب.

وكان الضغط على الانتماء القومي العربي من أهم الأدوات التي استخدمتها سوريا في التفاعل مع تلك الأزمة؛ ففي كلمة لناجي العطري (رئيس مجلس الشعب السوري) مع بدء العمليات العسكرية في العراق؛ وصف الحرب بأنها ظالمة، ومثل قوات الاحتلال بأنهم **غزاة للأمة**، لن يستطيعوا القضاء عليها، كما لم يستطع غزاة سابقون، مذكرًا في ذلك بتاريخ الأمة العربية [٥٦].

وفي أثناء الحرب كان الانسحاب الفوري للقوات الأمريكية من الأراضي العراقية، والمحافظة على سلامة ووحدة

الأراضي العراقية، وضرورة انتخاب حكومة عراقية يختارها الشعب العراقي؛ من المطالب الأولية التي طالبت بها سوريا، بل شكلت أساسًا في التعامل السوري، وتعاونه مع الولايات المتحدة في قضية مثل قضية الإرهاب كما سبقت الإشارة، ومثَّل ذلك أهم المحاور فاعلية لدى الموقف السوري؛ حيث استمر النظر إلى القوات الأمريكية كقوات احتلال، وإلى ضرورة أن يكون التعامل الرسمي بين سوريا وعراق ما بعد الحرب من خلال حكومة عراقية منتخبة بإرادة الشعب العراقي[٥٧].

وإذا كان الموقف السورى قد عكس درجة من الثبات في الموقف من الأزمة والتعامل معها؛ سواء على مستوى الخطاب أو السياسات، وانتهج نهجًا معينًا في التعامل مع أطراف الأزمة، وعبرت فيه سوريا عن النموذج الصامد في هذه الأمة المناصر لإخوانه في العروبة؛ إلا أنه لا يمكن إغفال تأثير تداعيات الأمور؛ والتي شهد الموقف الرسمي السوري في ظلها تراجعًا في الفترة الأخيرة –بعد انتهاء العمليات العسكرية – عن مواقفه المتشددة؛ ففي الفترة التي بدأت تلوح فيها الولايات المتحدة بعزمها فرض قانون لمعاقبة سوريا؛ بدأت تختلف **لغة الخطاب** الرسمي السوري، وتنتقل من التشدد إلى التهدئة. فردًا على سؤال وجه للرئيس السوري بشار الأسد عن العلاقات الأمريكية–السورية وإمكانية التعاون لمجابهة الإرهاب الدولي قال: "إن العامل الرئيسي في انحدار العلاقات بين الدولتين هو العامل الإسرائيلي، وانحياز السياسة الأمريكية إلى الحكومة الإسرائيلية. **أما بمعزل عن هذا العامل فلا توجد اختلافات حقيقية بين سوريا والولايات المتحدة، وإلا لماذا تعاونا مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب؟.. المشكلة ليست العراق؛ والدليل على ذلك أن العلاقات بين سوريا والمملكة المتحدة كانت جيدة قبل الحرب وخلالها وبعدها، وهناك تعاون بين سوريا والمملكة المتحدة حول مختلف القضايا، مع أن المملكة المتحدة تتخذ نفس الموقف الأمريكي من الحرب**"[٥٨].

ورغم ذلك لا يمكن إنكار أن سوريا قد مثلت الجبهة الوحيدة في المنطقة التي قادت التشدد الدبلوماسي العربي ضد الولايات المتحدة الأمريكية[٥٩]؛ إلا مسار الموقف السوري أوضح أن هناك سقفًا للحفاظ على الالتزامات القومية يقف عند حد التماس مع المصلحة الوطنية، وتتخلى فيه الدول عن التزاماتها الأيديولوجية، وأي انتماء لأي دوائر أخرى؛ إلا الانتماء للمصلحة الوطنية.

٣– الموقف المغربي

وإذا كان قد عبر كل من الموقف المصري والسوري عن نموذجين مختلفين من الأمة العربية والإسلامية؛ اشتركا في جزء من رؤيتهما وموقفهما من الأزمة، واختلفا في جزء آخر منها هذا الاختلاف الذي وجد تبريره فيما أوضحناه سابقًا من معطيات مختلفة لدى سوريا؛ فإن **الموقف المغربي** عكس نموذجًا مختلفًا إلى حد كبير عن النموذجين السابقين على المستوى الرسمي؛ ولذا تم التعرض له في الرصد بمنهج مختلف عن سابقيه؛ فلم يكن هناك كثافة في الاهتمام بالحدث مثل ما كان الاهتمام لدى النموذج المصري والسوري؛ فقد عكس الموقف المغربي على المستوى الرسمي تضاؤلاً واضحًا في اهتمامه بالأزمة العراقية مقابل اهتمامه بقضايا أخرى داخلية ، بدت دائمًا ذات أولوية عن الالتزامات العربية والإسلامية لدى القيادة المغربية في نفس الفترة محل المتابعة[٦٠]، وهنا كان التساؤل: هل كان للمغرب أن تقامر بمحاولاتها كسب التأييد الغربي فيما يتعلق بقضاياها القومية التقليدية (خاصة قضية الصحراء المغربية وصراعها مع إسبانيا) في مقابل التزامات

تفرضها عليها عقيدتها الإسلامية؟! خاصة أن الإسلام في المغرب كان حاضرًا دائمًا كمظهر شكلي، وليس ذا تأثير في سياساتها[٦١] ؟

من هذه الحيثية كانت القراءة في "الموقف المغربي من الأزمة العراقية"، ولم تتبع الباحثة نفس المنهج -عند رصد الموقف المغربي- الذي تتبعته في حالة مصر وسوريا؛ نظرًا لقلة المادة نسبيًا؛ نتيجة الانخفاض الجلي في الاهتمام بالقضية، وغياب متعمد لها في الخطاب الرسمي على نحو ما سيتضح فيما يلي.

إذا كانت الأزمة العراقية عدت بمثابة اختبار لدور ومكانة مصر في المنطقة، وتحديًا لقدرة مصر على التواصل في القيام بهذا الدور، وإذا كانت هذه الأزمة في جانب آخر قد جاءت كمختبر لقدرة سوريا على البقاء على صمودها في مواجهة الولايات المتحدة؛ فإن الأزمة بالنسبة للمغرب العربي جاءت لتكشف عن نموذجٍ ثالث لحال بعض الأمة؛ وهو حال **الغائب عن قضاياها، المنغلق على قضاياه**. فنجد ضعفًا ملحوظاً في الموقف المغربي الرسمي من تلك الأزمة، وقد عبرت عن نموذج من الأمة لا يعرب -حتى على مستوى الأقوال- عما يعكس انتماءه واهتمامه بما يجري في الأمة العربية والإسلامية إلا فيما ندر؛ مما تستلزمه ظروف وسياقات بعينها تفرضها المناسبات؛ وذلك على المستوى الرسمي.

فبالقراءة في ثلاثة خطابات للقيادة المغربية، في ثلاث مناسبات مختلفة؛ جاء كل منها في مرحلة مختلفة من مراحل الأزمة وكشفت جميعها عن المفاهيم التي حكمت إدراك ورؤية القيادة المغربية؛ والتي تمثلت في رؤية بارجماتية واضحة عبرت عنها الخطابات الرسمية بفجاجة، وأكدتها التصريحات أيضاً؛ كما وضحت على سبيل المثال من **خطاب الملك محمد السادس حول الوضع في العراق أمام شعبه**. ودعوته لشعبه بالتحلي بفضائل الحكمة والتبصر والاتزان[٦٢].

إن القضية الأولى التي تشغل الاهتمام الرسمي المغربي هي **استقرار الداخل المغربي**. وبالرغم من أنها القضية الأولى التي تشغل اهتمام أي نظام؛ لكنها كانت ظاهرة بشكل واضح في الخطاب المغربي أثناء الأزمة، وعلت فيه على التزاماتها ككيان عربي وإسلامي؛ فجاءت مطالبة الملك محمد السادس شعبه بأن يجسد كل المواطنين والمواطنات -فرادى وجماعات، أحزابًا ونقابات- ما هو معهود من المغاربة من خصال التعقل والرزانة والانضباط، **وعدم اتخاذ القضايا القومية ذريعة لمسّ الاستقرار والنظام**، ودعوته شعبه أيضًا إلى **الالتحام حول قضاياه الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها استكمال الوحدة الترابية، وبناء المشروع الديمقراطي التنموي؛ ووصفه تلك القضايا بأنها هي القضايا التي يجب أن تظل في مقدمة انشغالات المغرب حكومةً وشعبًا**.

وفي خطاب آخر له أمام **الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي**[٦٣] دعا إلى ضرورة التركيز على **قضايا التنمية الاقتصادية والديمقراطية**؛ لأنها السبيل لمواجهة التحديات الراهنة، وضرورة تفعيل العمل الإسلامي المشترك بالشكل الأمثل.

نفس القضايا أخذت التركيز الأكبر في الخطاب المغربي في الكلمة التي ألقاها الملك محمد السادس **أمام الجمعية للأمم المتحدة**[٦٤]؛ حيث حرص على التأكيد في خطابه على ثلاث نقاط أساسية أراد تأكيدها؛ وهي:

- إن قضية **التنمية** تقع في صلب الاهتمام المغربي، ولها الأولوية عن أي قضية أخرى.

- ضرورة بذل الجهود لتحقيق الاستقرار في المنطقة مشيرًا في

ذلك إلى الأوضاع في **فلسطين** [خاصة وأن المغرب رئيس للجنة القدس]، وفي نفس الوقت دعا إلى "تمكين العراق وإعادة إعمار بلاده".

–القضاء على **الإرهاب** وتحقيق السلام والأمن، والإصرار على الخيار **الديمقراطي**

وبذلك كانت القضيتان الرئيسيتان اللتان حكمتا القيادة المغربية؛ هما الاستقرار الداخلي، والتنمية الاقتصادية؛ ففي إدراك القيادة تعبر كل قضية منهما عن آلية لمواجهة تحديات الأمة.

أما الاهتمام بما يحدث في العراق؛ فجاء في سياق الاهتمام العالمي والدولي بالأزمة، وظهر ذلك من لغة الخطاب والتصريحات الرسمية المغربية؛ ففي كلمة لرئيس البرلمان المغربي عبد الواحد الراخي في ٢٠٠٣/٣/٣١ قال: "إن كل المحبين للسلام متفقون على أن الحرب على العراق تعد خروجًا على الأعراف الدولية، وأن الحرب تعد تهديدًا للأمم المتحدة، وتعد كارثة عالمية"[٦٥]. ويعكس التصريح اللهجة الفاترة التي تتحدث بها المغرب على المستوى الرسمي، خاصة إذا ما قورنت بالخطاب السوري في نفس المقام.

وإمعانًا في الفتور؛ أضاف رئيس البرلمان المغربي أن المجموعة العربية ستطالب خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي التي سيعقد في شيلي أوائل شهر أبريل المقبل (٢٠٠٣) باتخاذ مواقف حيال الأزمة، وإصدار بيان يؤكد "اشمئزاز الرأي العام الدولي وممثلي شعوب الأرض تجاه هذه الحرب، التي وصفها بأنها محنة لكل المؤمنين بالسلام في العالم"[٦٦].

هذا الخطاب لم أر فيه إلا استفزازًا لانتمائنا العربي والإسلامي؛ الذي تراجع مقابل "انتماءات البلدان العربية الدولية"، وتقديسها للسلمية بحجة الاستقرار الداخلي والتنمية الاقتصادية؛ كتجليات للتحديات وحيدة لا شريك لها.

أما عن وجود اهتمام من الموقف المغربي الرسمي إزاء العراق تحت الغزو؛ فلم يظهر إلا من خلال بعض الإشارات التي تستدعيها طبيعة الحال والظروف؛ كتعبير الملك السادس عن قلقه بشأن التطورات في العراق بعد اندلاع الحرب، ودعوته لتضافر الجهود الإنسانية من جانب المجتمع الدولي لصالح الشعب العراقي[٦٧]؛ وهو الأمر الذي دعت إليه دول أجنبية غير عربية ولا إسلامية، بلهجة وبممارسة أكثر فعالية من الدول العربية والإسلامية، كذا تأكيده في اجتماع مجلس الوزراء (برئاسته) على ضرورة احترام وحدة الشعب العراقي ووحدة أراضيه، وصيانة سيادته وأمنه واستقراره[٦٨].

وعلى الرغم مما شهده الموقف المغربي على المستوى الرسمي من ضعف؛ إلا أن الموقف غير الرسمي جاء على العكس من ذلك ليثبت أن الشعوب العربية لازالت تحمل طاقة المقاومة في هذه الأمة؛ فكانت هناك فعاليات سياسية وجامعية قامت تندد غاضبة بما يحدث في العراق؛ منذ بدأ التهديد بالحرب من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى اندلاع الحرب الكارثة التي أثارت هذه الشعوب غضبًا على حكوماتها، وعلى ردود أفعالها التي لا ترقى إلى مستوى الأزمة ومصاب الأمة.

ففي الفترة السابقة على الحرب في شهر ديسمبر ٢٠٠٢؛ قامت مبادرة دعم العراق بالمغرب (وهي هيئة شعبية أنشئت بفكرة من شبيبة حزب الاستقلال؛ أحد أهم حزبين في المغرب) بتنظيم مظاهرة أمام سفارة قطر احتجاجًا على السماح للقوات الأمريكية بإقامة قواعد بها لضرب العراق، كما قررت نفس المبادرة (التي تتكون من أكثر من خمسين هيئة سياسية ونقابية وجامعية ونقابية وحقوقية وشبابية ونسائية) بتنظيم مسيرة حاشدة يوم ١٢ يناير ٢٠٠٣

احتجاجًا وتنديدًا بالعدوان الأمريكي المحتمل على العراق[٦٩]، كما دعت المبادرة في مؤتمر صحفي خاطبت فيه الشعب المغربي إلى مقاطعة المنتجات الأمريكية والبريطانية، وطالبت بالتصدي لجميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني[٧٠].

وعلى نفس المستوى من القوة والمساندة الشعبية –التي قام بها الشعب المغربي تجاه العراق– جاء رد فعله بعد وقوع الحرب؛ حيث التحرك لتفعيل دور المقاطعة كسلاح ضد التحالف الأمريكي البريطاني. وقد قاد هذه الحركة جميعُ مؤسسات المجتمع المدني بالمغرب. وأعلن خالد السفياني (**مبادرة دعم العراق**): "إن المقاطعة فرض على كل مواطن مغربي، ولا يمكن أن يستطيع أي مواطن مغربي تناول منتوج أمريكي وهو يرى الشعب العراقي بأطفاله يقتل بشكل همجي"[٧١]؛ في حالة من الوعي بقوة رابطة العقيدة والمناصرة للمسلمين بما هو متاح وممكن لدى الشعوب العربية من إمكانات. ومن الشبيبة الاستقلالية أعرب عبد الله البقالي عن عزمه التصعيد الشعبي في المغرب بما يمس المصالح الأمريكية والبريطانية والإسبانية وجميع دول العدوان بالمغرب. وكذلك كان الموقف لجميع الفاعلين في المجتمع المدني بالمغرب[٧٢].

وبذلك عكس الشعب المغربي على المستوى غير الرسمي اختلافًا واضحًا في قوة رد الفعل، ودرجة الاهتمام عن الموقف الرسمي؛ الذي عكس نموذجًا من الغياب المتعمد أو الظهور والاهتمام المتماهي الذي لا يعبر عن المغرب كدولة عربية وإسلامية؛ فكانت فعاليات الدور الرسمي لا تختلف –أو تتميز كثيرًا– عن ردود الفعل الأوروبية –مثلاً– الرافضة للعدوان والتي انتفضت نصرة لحقوق الإنسان والشرعية الدولية، وحق الشعوب في ممارسة الحرية في تقرير مصيرها.

وربما عبر الموقف المصري أيضًا –من خلال خطاباته وتصريحاته الرسمية– عن اهتمامه بنفس القضايا؛ فقد ركز في خطابه على إبراز النصرة والدعم والمساندة والولاء للشرعية الدولية، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، والقيم المتعلقة بتلك القضايا؛ أكثر من التركيز على النصرة والولاء للعراق كشعب عربي مسلم؛ مما أشعر المرء منا بأن الدول العربية والأوروبية على المستوى الرسمي دول واحدة في رابطة العقيدة وليس للدول الإسلامية تميز. وحتى الموقف السوري الذي عبر عن نموذج الصمود العربي؛ قد بدا تراجعه مؤخرًا حفاظًا على مصالحه الوطنية. وليس هناك أدل على ذلك من انخفاض حدة هذا الموقف ولغة الخطاب الرسمي بعد اعتزام أمريكا فرض قانون معاقبة سوريا؛ وهنا بدأ الموقف السوري يأخذ مسارًا مختلفًا [٧٣].

هكذا تراوحت ردود الفعل العربية؛ من حيث درجة الاهتمام، ولهجة الخطاب، ومجالات ومستويات التفاعل؛ إلا أنها تشابهت جميعًا في الخذلان لمسلمي العراق بحجة المصالح الوطنية.

إن أخشى ما أخشاه أن تكون المصالح الوطنية الداخلية هي حجة تبرر بها الأمة حالة الدعة والركون التي أصابتها، والخذلان الذي اتخذته استراتيجية لها في الوقت الراهن، وتنسى أن الدائرة ستدور عليها وأن "الثور الأبيض أكل يوم أكل الثور الأسود".

وعلى الأمة –قيادة وشعبًا– أن تعي ما قاله جمال الدين الأفغاني حين قال: "لا ألتمس بقولي هذا في الدعوة إلى وحدة الأمة الإسلامية أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصًا واحدًا؛ فإن هذا ربما كان عسيرًا، ولكن أرجو أن يكون سلطانهم جميعهم القرآن ووجهة وحدتهم الدين، **وكل ذي ملك في ملكه يسعى بجهده لحفظ الآخر ما استطاع؛ فإن حياته بحياته وبقاءه ببقاءه**"[٧٤].

هذا عن القيادات، **أما الشعوب العربية** فقد تماثلت جميعها إلى حد كبير في ردود فعلها التي صارت الوحيدة التي

تعبر بدرجة ولو قليلة عن الرابطة العقيدية للأمة، وهى التي تحفظ للأمة العربية والإسلامية خصوصيتها، إلا أنها تتسم بالوقتية والانفعالية وعدم النضج، وربما تحتاج لأن تربى على ثقافة الجهاد والمثابرة حتى الوصول للهدف. وإذا كانت هذه الشعوب تتمرد على حكوماتها التي لم ترق مواقفها إلى المستوى المطلوب الذي ترتضيه هذه الشعوب؛ فلم يبق لنا جميعًا –شعوبًا وقيادات– إلا إصلاح النفوس والعقيدة كسلاح ومدخل؛ فأعداؤنا يعلمون ذلك جيدًا؛ لذا فهم يخططون لضرب آخر ما تبقى للأمة من سلاح للمقاومة. وكما قال المولى عز وجل: **{ إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ }** سورة الرعد: آية ١١.

الهوامش:

(١) خالد محمد خالد، خط الزمن في الأزمة العراقية الحالية، موقع أخبار اليوم: **www.akhbarelyom.org**.

(٢) السيد ياسين، الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة، مكتبة الأسرة سلسلة الأعمال الفكرية، ٢٠٠٣، ص ٣٩٥.

(٣) السيد يسين، المصدر السابق.

(٤) خالد محمد خالد، مرجع سابق.

(٥) السيد يسين، مرجع سابق.

(٦) خالد محمد خالد، مرجع سابق.

(٧) أماني صالح، بحث غير منشور مقدم لمشروع التأصيل النظري للدراسات الحضارية: العلاقات بين الثقافة والحضارة والدين، القاهرة، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٤.

(٨) نادية مصطفى، دراسة في نمط العلاقة بين الإسلام والسياسة الخارجية المصرية: دراسة في نمط العلاقة وتفسيرها وتقويمها (في) الأمة في قرن (العدد الخاص من حولية أمتي في العالم)، الكتاب الثاني، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١، ص ٣٣٣.

(٩) حسن أبو طالب، عروبة مصر بين التاريخ والسياسة، القاهرة، مكتبة الأسرة، سلسلة الأعمال الفكرية، ٢٠٠٤، ص ١٣، ص ٣٢.

(١٠) نقلاً عن تصريح لوزير الخارجية أحمد ماهر أثناء لقاء له مع المحررين والدبلوماسيين بمناسبة العام الجديد في ٢٠٠٢/١٢/٣١، تم رصد جميع تصريحات وخطابات وزير الخارجية أحمد ماهر من موقع: http://www.mfa.gov.eg

(١١) نقلاً عن مقابلة لجريدة الحياة مع وزير الخارجية أحمد ماهر حول العلاقات المصرية/ الأمريكية في القاهرة في ١٢/٣١/ ٢٠٠٢.

(١٢) في تصريح له تحت عنوان " النتائج التي توصل إليها وزراء الخارجية العرب تأكيد لموقف مصر" في القاهرة ٢٥ مارس ٢٠٠٣.

– أثناء توقف وزير الخارجية أحمد ماهر في باريس وبحثه مع دوفيلبان تطورات الأوضاع في فلسطين والعراق في ٢ أكتوبر ٢٠٠٣.

– في تصريح لأحمد ماهر في اختتام أعمال القمة الإسلامية في كوالالامبور في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣.

(١٣) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر للشبكة الإخبارية التركية تحت عنوان "اندلاع حرب سيؤدي إلى كارثة كبيرة بالمنطقة"، يناير ٢٠٠٣.

(١٤) نقلاً عن تصريح لماهر تحت عنوان "الرئيس مبارك تلقى رسالة من الأمير عبد الله في القاهرة الأربعاء ١٢ يناير ٢٠٠٣".

(١٥) مصر والأزمة العراقية الأمريكية، التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢، ص٩٥.

(١٦) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر في القاهرة في ١٢ أبريل ٢٠٠٣ تحت عنوان "مصر وفرنسا متفقتان على العمل من أجل السلام والعدل للمنطقة".

(١٧) نقلاً عن لقاء بين السفير الأمريكي ووزير الخارجية أحمد ماهر في القاهرة في ٢٢ مايو ٢٠٠٣ استعرضًا فيه تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

(١٨) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر أثناء لقاءه مع المحررين الدبلوماسيين بمناسبة العام الجديد، مرجع سابق.

(١٩) حسن أبو طالب، "الدور المصري تجاه مشاكل النظام العرب" (في) مصر والأمة، نادية مصطفى، عمرو دراج (محرران)، مركز البحوث والدراسات السياسية، نادي أعضاء هيئة التدريس، ٢٠٠٣، ص ١٧٩.

(٢٠) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر تحت عنوان : استقرار الشرق الأوسط مرهون بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة " في القاهرة ٢٠٠٣/١٢/٣١.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) نقلاً عن تصريح لوزير الخارجية أحمد ماهر في القاهرة في ٢٩ مارس ٢٠٠٣ تحت عنوان "النتائج التي توصل إليها وزراء الخارجية العرب تأكيد لموقف مصر".

(٢٣) نقلاً عن تصريح لماهر حول النتائج التي توصل إليها وزير الخارجية

العرب، مصدر سابق، ٢٩ مارس ٢٠٠٣.

(٢٤) نقلاً عن حديث له لبرنامج هارد تووك بتلفزيون بي بي سي البريطاني في ٢/٤/٢٠٠٤.

(٢٥) خالد محمد خالد، مرجع سابق.

(٢٦) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر أدلى به أثناء مقابلة مع السي إن إن في ٧ أبريل ٢٠٠٣.

(٢٧) نقلاً عن حديث لأحمد ماهر مع صحيفة عكاظ السعودية في ٢٤/٤/٢٠٠٣.

(٢٨) نقلاً عن تصريح لماهر أثناء لقاءه مع السفير الأمريكي في القاهرة، واستعراضهما لتطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، مصدر سابق.

(٢٩) نقلاً عن مباحثات بين دوفيلبان وماهر حول تطورات الأوضاع في فلسطين والعراق، في باريس ١٣ أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣٠) نقلاً عن تصريح لماهر أثناء مباحثات مصرية إسبانية في القاهرة ١٩ يوليو ٢٠٠٣.

(٣١) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر تحت عنوان "مصر واليابان يتعاونان في إعادة إعمار العراق" في القاهرة في ٢ نوفمبر ٢٠٠٣.

(٣٢) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر أثناء اجتماع له مع وزير الكهرباء في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣٣) أماني صالح، مرجع سابق.

(٣٤) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر تحت عنوان "الحكومة والشعب في زورق واحد" أدلى به في مقابلة مع البي بي سي في القاهرة في ٢ أبريل ٢٠٠٣.

– نقلاً عن تصريح لماهر تحت عنوان "محاولة اغتيال الرئيسي جزء من محاولات إسرائيل لتخريب العملية السلمية في حديث خاص أدلى به لإذاعة القاهرة في ١١ يونيو ٢٠٠٣.

– نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر تحت عنوان "استجابة إسرائيل لخارطة الطريق غير كاملة" ذلك في مقابلة مع راديو لندن أثناء زيارته للأردن"، في الأردن، ٢٣ يونيو ٢٠٠٣.

– نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر تحت عنوان "الدعم المصري لأبو مازن سيكون سلاحًا مهمًا في مفاوضاته بواشنطن في القاهرة في ٢١ يوليو ٢٠٠٣.

– في حديث لماهر للبرنامج التليفزيوني صباح الخير يا مصر, تحت عنوان: "دعا ماهر المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لتنفيذ خارطة الطريق" في القاهرة في ٥ أغسطس ٢٠٠٣.

– انظر جميع التصريحات والأحاديث التي أدلى بها ماهر في الفترة من مايو ٢٠٠٣ إلى أكتوبر ٢٠٠٣ مقارنة بالفترة التي قبلها بدءًا من يونيو ٢٠٠٢ وحتى أبريل ٢٠٠٣.

(٣٥) نقلاً عن تصريح لماهر تحت عنوان: "الحكومة والشعب في زورق واحد، القاهرة، ٢ أبريل، مصدر سابق.

(٣٦) المصدر السابق.

(٣٧) جميع التصريحات التي أدلى بها ماهر بدءًا من منتصف يونيو ٢٠٠٢– آخر أكتوبر ٢٠٠٣.

(٣٨) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر في ٣١/١٢/٢٠٠٣، مصدر سابق.

(٣٩) نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر تحت عنوان "النتائج التي توصل إليها وزراء الخارجية العرب تأكيد لموقف مصر" في ٥ مارس ٢٠٠٣.

– نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر تحت عنوان "اندلاع حرب سيؤدي إلى كارثة كبيرة بالمنطقة، في إسطنبول ٢٣ يناير ٢٠٠٣.

– نقلاً عن تصريح لأحمد ماهر أثناء مباحثات مصرية/إسبانية في ٢٢ يناير ٢٠٠٣ تحت عنوان "مصر وإسبانيا تؤكدان ضرورة معالجة موضوع العراق في إطار الأمم المتحدة".

(٤٠) نقلاً عن حديث لماهر لشبكة السي إن إن الإخبارية الأمريكية في القاهرة ٣٠ مارس ٢٠٠٣.

– نقلاً عن تصريح لماهر تحت عنوان "الحكومة والشعب في زورق واحد"، مصدر سابق.

(٤١) محمد السعيد إدريس، "آفاق التنسيق والتشاور مع إيران وتركيا" (في) مصر والأمة ماذا بعد العدوان على العراق؟التداعيات– الضرورات، مرجع سابق، ص ص ١٩٠– ١٩٢.

(٤٢) نقلاً عن تصريح لماهر تحت عنوان "ماهر ينفي أنباء عن استضافة مصر مؤتمرًا لوزراء الخارجية العرب"، القاهرة في ١٥ يناير ٢٠٠٣، جاء ذلك في خلال مؤتمر صحفي مع نظيره العماني يوسف بن علوي.

(٤٣) انظر تصريحات وأحاديث أحمد ماهر خلال الفترة من منتصف يونيو ٢٠٠٢ وحتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣.

(٤٤) نقلاً عن حديث صحفي مع حمدين صباحي عضو مجلس الشعب المصري، حوارات على هامش المؤتمر القومي العربي، التجديد العربي:

www.arabrenewal.com

(٤٥) مصر والأزمة العراقية، التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق.

(٤٦) نقلاً عن كلمة الرئيس بشار الأسد أمام القمة العربية الخامسة

عشر، شرم الشيخ، وكالة الأنباء الرسمية السورية سانا، ١ مارس ٢٠٠٣.

(٤٧) المرجع السابق.

(٤٨) المرجع السابق.

(٤٩) في حديث صحفي للرئيس بشار الأسد مع السيد جورج سمعان رئيس تحرير صحيفة الحياة وغسان شربل، دمشق، وكالة الأنباء الرسمية السورية سانا، ٧/١٠/ ٢٠٠٣.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) المرجع السابق.

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) في حديث بشار الأسد لوكالة الأنباء الرسمية السورية سانا، ١ديسمبر ٢٠٠٣، مرجع سابق.

(٥٥) نقلاً عن تصريح لعبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري، لندن، أخبار الشرق، ٢٠/٣/٢٠٠٣، من موقع www.sana.com.

(٥٦) نقلاً عن البيان الذي أصدره ناجي العطري رئيس مجلس الشعب السوري، لندن، أخبار الشرق، ٢٠/٣/ ٢٠٠٣، من موقع www.sana.com.

(٥٧) نقلاً عن حديث للرئيس بشار الأسد مع وكالة الأنباء السورية الرسمية سانا، من موقع: www.sana.com.

(٥٨) نقلاً عن حديث للرئيس بشار الأسد مع وكالة الأنباء السورية الرسمية سانا في ١/١٢/٢٠٠٣، من موقع: www.sana.com.

(٥٩) أحمد إبراهيم، "سياسة مصر تجاه العدوان الأمريكي على العراق وإمكانية توسيع الحرب ضد دول عربية أخرى" (في) الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة، نادية مصطفى وزينب عبد العظيم (محرران)، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، الطبعة الأولى، ص ص ٣٥٥- ٣٥٩.

(٦٠)نقلاً عن خطابات الملك محمد السادس الثلاث الآتية:

- نص الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه الملك محمد السادس أمام شعبه في ٢٠/٣/٢٠٠٣.

- نص الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه الملك محمد السادس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، ٢٣/٩/٢٠٠٣.

- كلمة العاهل المغربي أمام الدورة العاشرة لقمة المؤتمر الإسلامي، ماليزيا، ١٦/١٠/٢٠٠٣. من موقع:
www.mincom.gov/ma/arab/discourse/mohammedvi/discourse

(٦١) أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٢، ص ١١٩.

(٦٢) نقلاً عن الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه الملك محمد السادس أمام شعبه في ٢٠/٣/٢٠٠٣.

(٦٣) نقلاً عن كلمة الملك محمد السادس أمام القمة العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣، من موقع:
www.mincom.gov/ma/arab/discourse/mohammedvi/discourse

(٦٤) نقلاً عن كلمة الملك محمد السادس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، من موقع:
www.mincom.gov/ma/arab/discourse/mohammedvi/discourse

(٦٥) نقلاً عن كلمة لرئيس البرلمان المغربي عبد الواحد الراخي في ٣١/٣/٢٠٠٣، من موقع:
http://nwws.masraw.com/masrawnews/31032003/129063news.htm

(٦٦) المرجع السابق.

(٦٧) نقلاً عن كلمة للملك محمد السادس في ٢٦-٣-٢٠٠٣، من موقع:
www.mincom.gov/ma/arab/discourse/mohammedvi/discourse

(٦٨) المرجع السابق.

(٦٩) نقلاً عن موقع:
http://www.attajdid.ma/dossier%20irak/leaders/leaders5.asp

(٧٠) المرجع السابق.

(٧١) المرجع السابق.

(٧٢) المرجع السابق.

(٧٣) نقلاً عن حديث للرئيس بشار الأسد في ١/١٢/٢٠٠٣، مصدر سابق.

(٧٤) (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) ج ٢، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة بيروت، ١٩٨١م، ص ٢٨، ٢٩.